



محضر جلسة لقاء عمل مع مكونات المجتمع المدني المحلي في نطاق إعداد البرنامج الاستثماري السنوي التشاركي لسنة 2020

انعقدت جلسة عمل بمقر بلدية حمام الأنف يوم 14 أكتوبر 2019 على الساعة 18:00 وافتتح الجلسة رئيس البلدية الدكتور محمد العياري مرحبا بكافة الحضور مبينا أن هذا اللقاء مع المجتمع المدني بحمام الأنف ينبغي على أهمية تدخل المجتمع المدني في المقاربة التشاركية في إطار برنامج الاستثمار التشاركي .

هذا وقد أحال السيد رئيس بلدية حمام الأنف الكلمة للسيد نوفل الساحلي الذي أفاد بأن البلدية موكول إليها قانونيا إعداد برنامج استثماري بمشاركة سكان المدينة الذين يقومون باختيار المشاريع المزمع إنجازها ، ذلك أن الدولة ترصد اعتمادات لفائدة البلديات ، والبلدية تقوم بإعداد الميزانية التي تنقسم إلى العنوان الأول والعنوان الثاني الذي يعني بالاستثمار التشاركي كما بين السيد نوفل الساحلي أن صندوق القروض ودعم الجماعات المحلية يتولى إسناد مساعدات وحوافز للبلديات ويفرض عدة شروط يستوجب توفرها بالبلدية حتى تتمتع بها هذه الحوافز والمساعدات .

كما بين في هذا الإطار أنه على البلدية أن تؤمن بدور الجمعيات والمجتمع المدني وذلك بتشريكه في إعداد البرنامج حتى نحقق التوازن والمساواة في توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمار التشاركي وهذا يتبلور في ما يعرف بمشاريع القرب ، إذ أن دور المجتمع المدني لا يتمثل في اختيار المشروع ، وإنما تحسيس المواطن ودعوته للمشاركة ، ويرجع للمواطن اختيار مشاريع القرب فالقرارات تتم بصفة مشتركة بين المواطن والبلدية ، كما يهتم المجتمع المدني بمتابعة إنجاز المشروع من طرف البلدية ، ومحاسبتها في صورة

الاخلالات وتحفيزها عند حسن سير المشروع.

كما وضح السيد نوفل الساحلي في هذا الصدد أن المشاريع المدرجة ضمن الاستثمار التشاركي تتوزع كالتالي :

1/مشاريع إدارية : بناءات إدارية (مثال : بناء مستودع بلدي)

2/مشاريع مهيكلاة : إحداث حديقة، مركب تجاري

3/مشاريع القرب : تعبيد الطرق ، رصيف، إنارة

وأفاد رئيس بلدية حمام الأنف أن التشاركيّة تعني كل مواطن وبناء على ذلك فإن البلدية تعتمد عقد عدة اجتماعات من ضمنها اجتماع تحضيري إعدادي مع المجتمع المدني وخلال هذا الاجتماع تتولى البلدية تقديم البرنامج والتحليل المالي للسنة الماضية (2018) الذي يتميز بارتفاع نسبة الأجور والعجز المالي في تعبئة الموارد منذ سنة 1992 لذا فإن عملية التمويل تقوم على المساعدة . وفي هذا الإطار أكد السيد نوفل الساحلي على أن صندوق القروض ودعم الجماعات المحلية يفرض عدة شروط يستوجب على البلدية احترامها وهي كالتالي :

*المصادقة على ميزانية البلدية قبل يوم 31 ديسمبر من كل عام وإيداع الحسابات المالية لدى المصالح المختصة (أمانة المال الجهوية) في الأجال القانونية وذلك قبل موافى جوان من كل سنة .

*إعداد مخطط للبرنامج يتم اعتماده كبرنامج سنوي .

كما تجدر الإشارة أنه في صورة عدم احترام البلدية لهاته الشروط الدنيا فإنها تفقد حقها في إسناد المساعدة .

وبعد استعراض جميع هاته المعلومات من طرف السيد نوفل الساحلي تم الانتقال للنقاش وتبادل الآراء مع المجتمع المدني .

في بداية الأمر تم التساؤل عن الخلية وأفادت السيدة ناجية الزواги الكاتبة العامة بالبلدية أن الخلية تم تكوينها يوم 12/10/2019 وذلك بناء على مكتوب صادر عن صندوق القروض ودعم الجماعات المحلية بتاريخ 11/10/2019 تحت عدد 513 وقد تم إمضاء مقرر في الغرض .

كما تم التطرق إلى روزنامة إعداد البرنامج الاستثماري السنوي لسنة 2020 حيث تم تنظيم أول لقاء عمل مع منظمات المجتمع المدني المحلي ، كما سيتم

تنظيم لقاء ثانٍ تحسسي لفائدة كافة إطارات وأعوان البلدية بتاريخ 17 أكتوبر 2019، وفيما بعد سيتم التشخيص الفني والمالي . إثر ذلك ستعقد جلسات المناطق . وفي خصوص مسألة التشخيص الفني والمالي للبلدية أفاد السيد رئيس البلدية بأن التشخيص المالي للبلدية يتميز بوضعية مزرية ويقوم على المساعدات ... كما أن التشخيص الفني لسنة 2019 يتسم بضعف التفاعل مع مكونات المجتمع المدني ، وعموما فإن البلدية انتهت أول تجربة في المقاربة التشاركية سنة 2019 وتم رصد الاعتمادات لحي محمد علي وهي حشاد

كما أفاد السيد رئيس البلدية أن المجلس البلدي والإدارة لن يدخلوا جهدا في إعداد برنامج الاستثمار التشاركي لسنة 2020 ودور المجتمع المدني تثقيف السكان وتمرير المعلومة فهو يمثل حلقة الوصل بين البلدية والمواطن .

وتعرض السيد رئيس البلدية إلى الصعوبات الإدارية والإجرائية التي تعاني منها البلدية وال المتعلقة بموارد الدولة ذلك أن الدولة تقوم بتحويل الاعتمادات المالية خلال شهر جوان إلى صندوق القروض الذي يتولى تحويلها للبلدية في شهر جويلية وفيما بعد يتم إعداد كراس الشروط من طرف البلدية وإعلان طلب العروض لذلك نلاحظ جليا أن هناك تأخر شديد في إنطلاق المشاريع فالبلدية تشرع في إعداد برنامج الاستثمار التشاركي خلال شهر أكتوبر من كل سنة ، وعند انطلاق الأشغال تتعرض البلدية إلى اشكاليات ميدانية متعلقة بالمقاولين . وفي هذا الصدد تدخل السيد فؤاد بسيس مؤكدا على ضرورة تكوين المجتمع المدني حتى يضطلع بمهمة إبلاغ المعلومة للمواطنين على أكمل وجه .

وأفاد السيد رئيس البلدية أنه بقدر ما ينخرط المواطنون في برنامج الاستثمار التشاركي بقدر ما نحقق المساواة بينهم. كما أكد على أن عملية البرمجة تتسم بالخصوصية ذلك أن مشاريع الإنارة يتم إنجازها خلال شهر أو شهرين ، ومشاريع البناءات الإدارية يتم إنجازها على مدى 3 سنوات مؤكدا على أن العمل البلدي هو كل ما يمس المواطن في حياته اليومية .

وتساءل السيد الحبيب صفر عن مدى توفر قائمة الجمعيات بالبلدية ، كما تسأله عن مسألة نفاذ المجتمع المدني للمعلومة . وأجابه السيد رئيس البلدية أن البلدية بصدق تحيين قائمة الجمعيات تبعا لما ورد بالأمر الحكومي عدد 401

لسنة 2019 والمورخ في 06 ماي 2019

كما قامت البلدية بتكليف إطار مختص للنفاذ إلى المعلومة . وفي هذا السياق اقترح السيد رئيس البلدية على الحضور وضع ممثل عن المجتمع المدني لتقديم المعلومة الصحيحة التي تتسم بالنجاعة والشفافية .

وتساءل السيد منذر الجبنياني حول دعوة كافة الجمعيات بالمدينة وأجابه رئيسة اللجنة السيدة ابتسام بن عمر أنه تمت دعوة كافة الجمعيات وإبلاغهم بتاريخ الاجتماع .

وأقترح السيد منذر الجبنياني القيام بعملية إحصاء بالاشتراك بين المجتمع المدني والبلدية ويتم الارتكاز فيها على المعطيات الثقافية والبيئية والاقتصادية والتنمية .

كما وضح السيد منذر الجبنياني أن مثل هذه اللقاءات بين المجتمع المدني والبلدية تعزز الثقة بينهما . كما أكد على ضرورة نشر محضر جلسة اللقاء الإعلامي المتعلقة ببرنامج الاستثمار التشاركي على صفحة التواصل الاجتماعي للبلدية وعلى موقع الواب .

كما أفاد السيد منذر الجبنياني بضرورة الاستئناس بتجارب البلديات الأخرى . وتدخلت السيدة حليمة عيسى وأفادت بضرورة احترام انتظارات المواطنين بحمام الأنف الذين يطالبون بإحداث روضة أطفال بلدية ومنتزه .

وأفادت السيدة إبتسام بن عمر أن البلدية والمجتمع المدني يعملان كلاهما جنبا إلى جنب للسمو بالمدينة وهذا جوهر الديمقراطية التشاركية . كما أن مشاريع القرب تنهض بالمنطقة البلدية وهي تمثل تمرين على غاية من الأهمية للارتقاء بالمواطن .

وأفاد السيد الحبيب صفر رئيس جمعية الفرسان أن دار الجمعيات بالحي المعدني بحمام الأنف تضم عدة جمعيات وهناك جمعيات أساءت لسمعة المقر لذا فهو يقترح على البلدية إيجاد حلول بديلة للجمعيات الناشطة وتجميعها بمقر بلدي مقابل معلوم كراء رمزي مع التزام الجمعيات بخلاص فواتير استهلاك الماء والكهرباء ، واقتراح تشكيل الجمعيات والمجتمع المدني بشكل حقيقي في مسألة ترميم الكازينو ، كما أكد على أهمية البلدية في مساندة الجمعيات ودعمها ، واقتراح تكوين ائتلاف بين مكونات المجتمع المدني بحمام الأنف .

وأفاد السيد نوفل الساحلي أن البلدية تقوم بالتشخيص الفني وتقترح توزيع الاعتمادات على المناطق ذات الأولوية والمواطن هو من يختار المشروع

أما السيد حمادي القلالي فقد أكد على ضرورة دعم البلدية للمجتمع المدني خاصة وأنه فاعل وقوى .

وتدخل السيد إلياس كشك وأفاد بضرورة رسم الأهداف والمشاريع بناء على المعطيات المحلية الآنية وبالإمكانيات المتاحة .

تمت إحالة الكلمة للسيد خالد الحامي الذي تقدم بالشكر لكافة عناصر المجتمع المدني الذي يمثل قوة فاعلة حقيقة بمدينة حمام الأنف ، كما تقدم بالشكر للسيد رئيس بلدية حمام الأنف الذي حرص على تنظيم هذا اللقاء بين البلدية وكافة مكونات المجتمع المدني، ولم يفوته أن يشكر السيد نوفل الساحلي على مداخلته القيمة وأفاد بأن هاته الجلسة تبعث على الانشراح خاصة فيما يتعلق بانخراط المجتمع المدني في المقاربة التشاركية .

ولاحظ السيد خالد الحامي أن مثل هاته المشاريع التشاركية لها دفع كبير لتعبئة الموارد وأشار إلى المشروع السويسري المتعلق بالانتقال الطاقي حيث تم اختيار بلدية حمام الأنف في المرتبة الثانية وأشرف السيد رئيس بلدية على تنظيم ثلاث ورشات متكونة من طاقم من المستشارين والموظفين والمجتمع المدني .

وأنهى السيد خالد الحامي مداخلته بضرورة الحفاظ على مدينة حمام الأنف خاصة وأنها مدينة ثقافية وتراثية .

وتساءل السيد البشير الشوكاني عن مدى قدرة المجتمع المدني على ربط الصلة بين البلدية والمواطنين . واقتراح على البلدية الرفع من مستوى المجتمع المدني وذلك بتنظيم عدة لقاءات للنظر وإبداء الرأي والنقاش حول المشاريع .

وفي هذا السياق تدخل السيد منذر الجنبياني مبينا دور المجتمع المدني الذي يمثل ميسرا ثانيا فهو من يوضح للمواطن امكانيات البلدية وأولوية المشاريع التي سيتم اختيارها .

وفي الأثناء أحال السيد رئيس البلدية الكلمة للسيد نوفل الساحلي لمواصلة تقديم مداخلته و استعراض تقرير نشاط بلدية حمام الأنف لسنة 2019 على الحضور وتم التعرض إلى النقاط التالية :

1- تدعيم الموارد الذاتية للبلدية

2- تحسين الخدمات ورقمنة الإدارة

3- المساعدات التي تحصلت عليها البلدية خلال 2019

4- مشاريع سنة 2018-2019 : المشاريع التنموية

هذا وقد ثمن المجتمع المدني دور البلدية في العمل على تحسين الموارد
وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن .
وفي تمام الساعة 21:15 رفعت الجلسة .

رئيس البلدية

وزير البلدية

الدكتور محمد العتياري

